



نخيل نيوز | متابعة

أكد النائب باسم خشان، اليوم الخميس، أن اتفاقية خور عبد الله تهدف إلى معالجة إشكالات ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت، موضحاً أن قرار مجلس الأمن حدد خط التقسيم حتى الدعامه 162 فقط، بينما ما تبقى من المساحات البحرية لم يُرسّم بعد، ويستلزم ترسيمه وفق قانون البحار.

وأشار خشان، إلى وجود قرارين حول الاتفاقية، أحدهما صدر عام 2014 والآخر عام 2023، ووصفهما بالمتناقضين، منتقداً مواقف بعض النواب الذين يحملون الحكومة المسؤولية، رغم أن الاتفاقية صُدِّقَ عليها بأغلبية بسيطة.

وبيّن أن المحكمة الاتحادية استندت إلى المادة (59/أولاً) من الدستور التي تُجيز التصويت بالأغلبية البسيطة، نظراً لعدم صدور قانون خاص بتنظيم التصديق وفق المادة (61/رابعاً)، مشيراً إلى أن التصويت عام 2013 لم يكن مشروطاً بأغلبية الثلثين.

